

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



القسم العربي

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

العدد السادس عشر 2016/16
القسم العربي

مجلة الباحث

مدير المجلة : أ.د/ حليلات محمد الطاهر (مدير الجامعة)

مدير النشر : د/ خليفة عبد القادر

رئيس التحرير: أ.د/ بختي ابراهيم

نائب رئيس التحرير: أ.د/ زرقون محمد

أعضاء هيئة التحرير :

أ.د/ قريشي محمد الجموعي (جامعة ورقلة)
د/ دويس محمد الطيب (جامعة ورقلة)
د/ عرابة الحاج (جامعة ورقلة)
د/ مولاي لخضر عبد الرزاق (جامعة ورقلة)

أ.د/ بوعلام بوعمار (جامعة ورقلة)
د/ بن عيشة باديس (جامعة الجزائر 3)
د/ علاوي محمد لحسن (جامعة ورقلة)
د/ غريب بولرباح (جامعة ورقلة)

الهيئة العلمية للمجلة :

أ.د/ أقاسم قادة، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ بختي ابراهيم، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ براق محمد، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ بلوافي أحمد مهدي الشريف، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
أ.د/ بن بلغيث مداني، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ بن عيسى محمد صفوان، جامعة المنار - تونس
أ.د/ تومي صالح، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ الجعارات خالد جمال، جامعة الشرق الأوسط - الأردن
أ.د/ حسيني خالد، جامعة بليموث - المملكة المتحدة
أ.د/ الداوي الشيخ، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ دبي علي، جامعة المسيلة - الجزائر
أ.د/ راتول محمد، جامعة الشلف - الجزائر
أ.د/ رحال علي، جامعة باتنة - الجزائر
أ.د/ رفعت عودة الله الشتاق، الجامعة الأردنية الهاشمية - الأردن
أ.د/ سناء عبد الكريم الخناق، الجامعة الماليزية التكنولوجية - ماليزيا
أ.د/ سيرجيو برنسياري، جامعة أنكونا - إيطاليا
أ.د/ شيخي محمد، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ صديقي مسعود، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ العباس بلقاسم، معهد التخطيط العربي - الكويت
أ.د/ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
أ.د/ عزوز الهمة، جامعة ابن الطفيل بالقيظرة - المغرب
أ.د/ عطيل أحمد، المدرسة العليا للتجارة، رين - فرنسا
أ.د/ عماري عمار، جامعة سطيف - الجزائر
أ.د/ فرحي محمد، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ قريشي محمد الجموعي، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ قويدري محمد، جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د/ مارك تسلسر، جامعة ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د/ محفوظ احمد جودة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن
أ.د/ محمد أقاسم، كلية دنفر كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د/ مفتاح صالح، جامعة بسكرة - الجزائر
أ.د/ ناصر دادي عدون، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ ناصر سليمان، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ هواري معراج، جامعة غرداية - الجزائر

التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التنسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعالجة بأسلوب علمي موثق؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجنوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الاقتصادية؛ وتنتشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث: العربية، الإنجليزية والفرنسية؛ وتصدر المجلة سنوياً من خلال قسمين: قسم للأبحاث العربية وقسم للأبحاث الأجنبية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التنسيير، بمعية الهيئة العلمية الاستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعتها وتوزيعها بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية:



1. البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إبداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية:

<http://www.aradoportal.org.eg>



2. بوابة التوزيع الإلكتروني لشركة المنهل:

<http://www.almanhal.com/Collections/JournalList.aspx?type=28>



3. قاعدة معلومات الاقتصاد والإدارة EcoLink:

<http://www.mandumah.com/ecolinkjournals>



4. قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa:

<http://e-marifah.net>



5. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي:

<http://iefpedia.com/arab/?cat=129>



6. مركز الإقتباس العلمي الإسلامي العالمي (ISC):

<http://ecc.isc.gov.ir/ShweJournals.aspx?q0=0%D9%85&q1=1&q2=3&q3=1&q4=&q5=>



7. قاعدة فهرس المجلات Journalindex:

<http://www.journalindex.net/?qi=+EI-BAHITH+REVIEW>



8. قاعدة بيانات Gobokee:

<http://www.gobokee.org/search.php?q=EI-BAHITH+REVIEW>



9. قاعدة بيانات Researchbib:

<http://journalseeker.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=11123613&uid=r33086>



10. قاعدة بيانات الجمعية الدولية لبحوث العلوم العالمية (EyeSource):

http://isurs.org/master_list.php?topic_id=5



11. قاعدة بيانات Exalead:

<http://www.exalead.com/search/web/results/?q=+EI-BAHITH+REVIEW>



12. قاعدة بيانات دليل مجلات البحوث المفهرسة Drji:

<http://drji.org/Search.aspx?q=EI-BAHITH+REVIEW&id=0>



13. قاعدة بيانات دليل المجلات المفتوحة الوصول PDOAJ:

<http://www.pdoaj.com/?ic=info&journal=325>



14. قاعدة بيانات مكتبة النشر الرقمي YUDUfree:

<http://free.yudu.com/item/details/1370804/-EI-BAHITH-REVIEW>



15. قاعدة بيانات Wilbert:

<http://wilbert.kobv.de/simpleSearch.do?plv=1&query=+EI-BAHITH+REVIEW&formsearch=✓>



16. قاعدة بيانات البحوث المفتوحة Sherpa : <http://www.sherpa.ac.uk/romeo/search.php?source=journal&sourceid=25541&la=en&fIDnum=&|=mode=advanced>



17. قاعدة بيانات Getcited : <http://www.getcited.org/pub/103524971>

NewJour



18. قاعدة بيانات NewJour : <http://www.library.georgetown.edu/newjour/publication/revue-el-bahith>

GIGA Informationszentrum



19. قاعدة بيانات Jour Informatics : <http://www.jourinfo.com/Journals/EBR.html>

GIGA Informationszentrum

20. قاعدة بيانات المعهد الألماني للدراسات العالمية (GIGA) : http://opac.giga-hamburg.de/ezb/detail.phtml?bibid=GIGA&colors=7&lang=en&jour_id=201937



21. قاعدة بيانات مفاتيح الأكااديمية لمجلات التعليم العالي في العلوم : http://sciences.academickeys.com/jour_main.php/jour_main.php



22. قاعدة بيانات حزمة البحث الأكاديمي : <http://pakacademicsearch.com/publishers>



23. قاعدة بيانات النشر العلمي والمعلومات عبر الخط برومانيا (SCIPIO) : <http://www.scipio.ro/en/web/el-bahith-review>



24. قاعدة بيانات الفهرسة الأكاديمية للعلوم الإنسانية (ASOS) : <http://www.asosindex.com/journal-view?id=402>



25. قاعدة بيانات الإصدار الرقمي للمجلات العالمية (YUMPU) : <http://www.yumpu.com/en/el-bahith+review/category/business+marketing>



26. قاعدة بيانات تقرير تقييم الجودة للمجلات (JQER) : <http://www.journalqer.com/index.php?begin=18&num=3&numBegin=1&af=naj>



27. قاعدة بيانات Scientific Indexing Services (SIS) : <http://sindex.org/?p=228/>



28. قاعدة بيانات General impact factor : <http://generalimpactfactor.com/jdetails.php?jname=El-BAHITH>



29. قاعدة بيانات CiteFactor : <http://citefactor.org/journal.aspx?search=El-Bahith%20Review>



30. فهرس المجلات الأكاديمية المفتوحة (OAJI) : <http://oaji.net/journal-detail.html?number=433>



31. قاعدة بيانات دليل مجلات ذات الجودة (DJQF) : <http://www.qualityfactor.org/journalist.html>



32. فهرس المجلات العلمية Sjournals Index : <http://sjournals.net/sjournalsindex/?p=834>



33. فهرس خدمات التأثير الدولي للمجلات العلمية {IIFS} : <http://impactfactorservice.com/home/journal/718>



34. دليل الفهرسة ومعامل التأثير {DIIF} : <http://www.diif.org/moreinfo.php?jid=52>



35. قاعدة بيانات الإصدار الرقمي (ISSUU) : <http://issuu.com/search?q=+El-BAHITH+REVIEW>



36. فهرس المجلات العلمية المفتوحة {DOAJ} : <https://doaj.org/toc/a5698e80f144485ab4658eeb91ad8fc5>



37. فهرس الدليل الشامل {ULRICHSWEB} : <http://www.ulrichsweb.com/>



38. قاعدة بيانات (ProQuest) : <http://www.proquest.co.uk/en-UK/>



39. قاعدة بيانات البحث الأكاديمي (Base-Search) : <http://www.base-search.net/Search/>



40. قاعدة بيانات الفهرسة للعلوم (Pubicon) : <http://www.pubicon.org/APUIIR.aspx?cmd=El-BAHITH%20REVIEW>



41. قاعدة بيانات (SCRIBD) : <http://fr.scribd.com/search?query=+El-BAHITH+REVIEW>



42. قاعدة بيانات الفهرسة التركية (Turkish Education Index) : <http://www.turkegitimindeksi.com/Journals.aspx?ID=167>



http://www.scholarsteer.com

43. قاعدة بيانات (Scholar Steer) :



http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/El-Bahith-Review-details-30826.html

44. قاعدة بيانات العلوم الزراعية (Efta) :



http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:55664?xg_source=msg_appr_group

45. قاعدة بيانات (Gaudeamus Academia) :

http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=El-BAHITH+REVIEW&cmd=Quick+Search

46. قاعدة البيانات الأوربية للمواقع (Euro Internet) :



http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=696

47. قاعدة بيانات (IndianScience) :



http://www.greenpilot.de

48. قاعدة بيانات البحث (GreenPilot) :



http://theopendirectory.org/index.php/242-el-bahith-review

49. قاعدة البيانات المفتوحة للمواقع (The Open Directory) :

http://www.jifactor.org/journal_view.php?journal_id=1728

50. فهرس تأثير {JIF} :



http://www.daij.org/journal-detail.php?jid=70

51. فهرس المجالات (DAIJ) :



http://impactfactor.pl/czasopisma/29191-el_bahith-review

52. فهرس التأثير (ImpactFactor) :



https://atoz.ebsco.com

53. قاعدة بيانات (EBSCO) :



https://halshs.archives-ouvertes.fr/search/index/?q=el+bahith+review

54. قاعدة الأرشيف المفتوح (HAL) :



http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/

55. قاعدة بيانات الناشرين العالميين (PublishersGlobal) :



http://esjindex.org/search.php?id=13

56. فهرس تأثير المجالات (EsjIndex) :



http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/49.html

57. فهرس تأثير {Cosmos.IF} :



http://www.ijj-thomsonreuters.com/index.php

58. فهرس تأثير {IJJ-thomsonreuters} :



معامل التأثير: 2.781 لسنة 2012

59. فهرس تأثير المجالات العلمية {SJIF} :



معامل التأثير: 0.395 لسنة 2012

60. فهرس التأثير الشامل {GIF} :



معامل التأثير: 0.452 لسنة 2013

http://globalimpactfactor.com/el-bahith-review/

61. فهرس التأثير العالمي {UIF} :



معامل التأثير: 1.043 لسنة 2013

http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=1488

62. الفهرس العلمي الدولي {ISI} :



معامل التأثير: 0.420 لسنة 2013

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=146



معامل التأثير: 0.523 لسنة 2013

63. فهرس المجالات العلمية : Sjournals Index



معامل التأثير: 0.562 لسنة 2014

http://isj.sjournals.net/index.php/EBR



معامل التأثير: 2.003 لسنة 2014

64. قاعدة بيانات معهد (i2or-ijrece) :



معامل التأثير: 1.615 لسنة 2014

http://www.i2or-ijrece.com/pif.html

65. فهرس تأثير الأبحاث (RIF) :



معامل التأثير: 1.041 لسنة 2013

http://www.researchimpactfactor.com/evaluated_journal_list

66. فهرس مصفوفة المعلومات لتحليل المجالات {MIAR} :



معامل التأثير: 1.079 لسنة 2014

http://miar.ub.edu/issn/1112-3613

67. قاعدة بيانات الجمعية الدولية للأنشطة البحثية (ISRA) :



معامل التأثير: 4.114 لسنة 2015

http://www.israjif.org/single.php?did=1112-3613(p)

68. قاعدة بيانات InfoBase Index :



معامل التأثير: 7.521 لسنة 2014

http://www.infobaseindex.com/journal-accepted.php

69. فهرس العلوم المتقدمة Advanced Science Index :



معامل التأثير: 7.731 لسنة 2015

http://journal-index.org/index.php/asi/article/view/498

70. فهرس Perna (Society of Technical Education And Research) :



معامل التأثير: 0.41 لسنة 2015

http://www.pernasociety.org/default.aspx?articleID=22



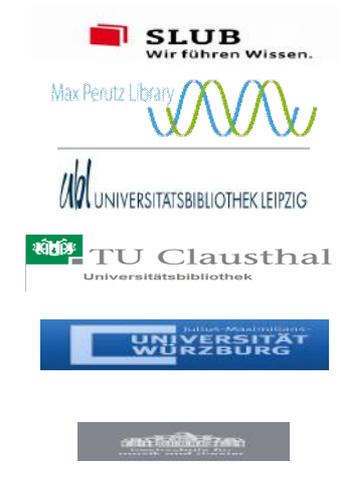
معامل التأثير: 3.89 لسنة 2015



المجلة مُعرّفة أيضا لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل :



المجلة مُعرّفة كذلك لدى العديد من المكتبات الجامعية العالمية:





المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقّيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية .

المجلة غير تجارية ولا تفرض رسوم على قبول النشر والطبع والتحكيم. مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0) .

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجاناً، بالإضافة إلى شهادة النشر، علماً أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :

<http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/revue-el-bahith>

ويمكن تحميلها أيضاً من خلال الرابط التشعبي الجنييس : <http://rcweb.luedld.net>

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعداداً خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.



قواعد النشر في المجلة

1 - ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (21 x 29.7) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمين 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر؛ ضرورة وجود ملخصين 02 باللغة العربية وكذا الإنجليزية بالنسبة للمقالات باللغة العربية وباللغة الإنجليزية؛ أما المقالات باللغة الفرنسية ضرورة وجود ثلاثة 03 ملخصات (الفرنسية، العربية، الإنجليزية) (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 13)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا يجب أن تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :

- أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.
- ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) وترك مسافة بعدها إذا أتبعته بكلمة أو نص.
- ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) و علامة التعجب (!) و علامة الإستفهام (?).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط **IMRAD** بحيث يشمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

<http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD>

<http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD>

- للمساعدة في التحرير العلمي يمكنكم تحميل المقال الموسوم بـ : "أسلوب الكتابة العلمية للمقال وفق طريقة IMRAD" من الرابط التالي : http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf

6- يجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php

http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : **Article_Arb.dot**، أو النسخة الأجنبية : **Article_Ang.dot**)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلاً للملف القالب)؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع على مقال معياري **Article_Standard.pdf**، بالموقع الإلكتروني للمجلة.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، وإسم المخبر إن وجد؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9- مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكاتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).
- 10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).
- 11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.
- 12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.
- 13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.
- 14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.
- 15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.
- 16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة : rcweb@luedld.net

أخلاقيات النشر

تنشر مجلة الباحث المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقراءها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر (COPE : Committee on Publication Ethics) وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة من محكمين، مستشارين، منقحين وناشرين، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية إتفاقاً، وبذلك فهي ملتزمة تماماً بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف :

1- مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، و يعتبر رئيس التحرير مسؤولاً عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقييد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتنشيط أو الفذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.
- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.
- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يُحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.
- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2- مسؤولية المحكم:

- **المساهمة في قرار النشر:** يساعد المحكم (المقيم) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.
- **سرعة الخدمة والتقييد بالآجال:** على المحكم المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد القيام بالدراسة الأولية للمقال، عليه إبلاغ رئيس التحرير بأن موضوع المقال خارج نطاق عمل المحكم، تأخير التحكيم بسبب ضيق الوقت أو عدم وجود الإمكانيات الكافية للتحكيم.
- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، وأن يسعى المحكم للمحافظة على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.
- **الموضوعية:** على المحكم إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.
- **تحديد المصادر:** على المحكم محاولة تحديد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) و التي لم يهملها المؤلف، و أي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشوره سابقاً يجب تهميشها بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.
- **تعارض المصالح:** على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3 مسؤولية المؤلف :

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، و ذلك وفق معايير و سياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، و ذلك عن طريق الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال ؛ وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.
- **الأصالة و القرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة ؛ و **مجلة الباحث** تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، و تقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المقيّم.
- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث و تفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.
- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دوراً كبيراً في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يُذكرون أيضاً في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال ؛ كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقالة جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواها ونشرها بذلك الشكل المطلوب في قواعد النشر.
- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية و سائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.
- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبّه وإكتشف وجود خطأ جوهرياً و عدم الدقة في جزئيات مقاله في أي زمن، أن يشعر فوراً رئيس تحرير المجلة أو الناشر، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

محتويات - القسم العربي -

- 19 - 32 أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية - دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015 -، محفوظ جبار
- 33 - 41 عوائد المحفظة الدولية تحت تأثير تكامل الأسواق المالية - حالة مجموعة من الأسواق المتطورة -، راضية كروش & سعيدة تلي & عبد الغني دادن
- 43 - 49 تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، سهام بوخلالة & محمد الجموعي قرشي
- 51 - 59 العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية للفترة (1970-2014) -، منصف مزار & يسمينة لباني
- 61 - 71 دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، صالح تومي & رضوان جمعة
- 73 - 80 تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1994-2013)، عبد الرزاق بن الزاوي & حافظ أمين بوزيدي
- 81 - 85 أثر سعر الصرف على الطلب السياحي الأجنبي - دراسة حالة إقليم الأهمقار بالجزائر خلال الفترة (1999-2012) -، ناريمان بن عبد الرحمان
- 87 - 98 أهمية البعد الاجتماعي والبيئي في تسويق الخدمة السياحية بالنسبة للسائح الجزائري- دراسة تحليلية لآراء عينة من السياح الجزائريين -، جلول بن قشوة & زينب الرف
- 99 - 108 دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية - دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية -، محمد مولود غزيل & عبد الحميد مراكشي
- 109 - 119 دراسة العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها، عبد الرحيم زديوي & فاتح مجاهدي
- 121 - 134 دور المسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة- دراسة تحليلية من وجهة نظر إطارات مؤسسة روية للمشروبات غير الغازية (NCA) -، شافية قرفي & حمودي حاج صحراوي
- 135 - 147 دور نظم المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة - دراسة تطبيقية على نظام (SYSCAS) -، شوقي جدي & الحاج عرابة
- 149 - 157 محددات فعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة -، أسماء زكري
- 159 - 165 العدالة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي- دراسة ميدانية بالشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية بشار -، كمال برباوي & عبد القادر خليفة
- 167 - 181 قياس إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية بفروع جامعة الطائف - دراسة تطبيقية على فرع الجامعة بمحافظة الخرمة -، محمد نور الطاهر أحمد عبد القادر
- 183 - 195 فعالية التنبؤ باستخدام القوائم المالية- دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة (2010-2014) -، العربي لعروسي
- 197 - 201 أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) -، نفيسة حجاج & أحلام بوعبدلي
- 203 - 211 دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات- دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت -، علي بن قطيب & السعيد قاسمي

- 220 - 213 أسباب وجود ظاهرة تسوق رأي المراجعة في الجزائر - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في الجزائر -، الأزهر عزه
- 232 - 221 تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الاعمال الجزائرية، خليل طيار & باديس بن عيشة
- 244 - 233 محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر - حالة صيدال -، حمزة شنوف & شريفة رفاع
- 252 - 245 العلاقة المحاسبية الضريبية بين النظرية وواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية لسنة 2014 -، بلخير بكاري & خضير خبيطي
- 260 - 253 تأثير الصادرات النفطية على الاستثمارات العربية البيئية في الجزائر خلال الفترة (1995-2012)، بلال لوعيل
- 271 - 261 تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية، عثمان توات
- 283 - 273 أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013) -، محمد الأمين شربي & شرف الدين ملال & عبد الحميد بوخاري
- 298 - 285 أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014) -، محمد الناصر حميداتو & عبد القادر شويفات
- 311 - 299 التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، الجودي صاطوري
- 322 - 313 أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة استطلاعية -، عائشة سلمى كيجلي & محمد الطيب دويس
- 333 - 323 تحلية مياه البحر في الجزائر: بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005-2015)، كمال بوعظم & أمال ينون
- 348 - 335 أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة ميدانية -، الطاهر خامرة & إبراهيم بختي
- 367 - 349 **ملخصات محتويات القسم الأجنبي**

دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات - دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت -

علي بن قطيب (*) & السعيد قاسمي (**)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

ملخص: يهتم هذه البحث بدراسة العلاقة بين التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات كمتغير مستقل ومتغير جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، ولتجسيد ذلك تم تصميم استبيان وزع على عينة الدراسة البالغ عددها 30 عينة في ولاية تيارت، وقد تم تحليل مفردات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS برنامج الحزم الاحصائية، ووقفنا على أهم المقاربات الحديثة التي تمكن التدقيق من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتسليط الضوء على مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير دور وظيفة التدقيق، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التدقيق والتي تؤثر إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر التدقيق ومخاطر التكنولوجيا التي تمثل تهديداً حقيقياً لهذه المهنة وعلى ذلك يتم إيجاد السبل الكفيلة للتصدي لهذه المخاطر حتى يؤدي التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات دوره الحقيقي وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاح: تدقيق، تكنولوجيا معلومات، تدقيق الكتروني، جودة معلومات محاسبية.

تصنيف JEL: M42، L86، L15.

I. تمهيد:

يُعتبر التدقيق داخل أي مؤسسة العصب الأساسي فيها لما يتميز به من مميزات تعكس النشاط الاقتصادي فيها، ونظراً لأهميته الكبيرة خاصة داخل الكيانات الكبيرة لما يوفره من سلامة واستقرار وضعها المالي من جهة والمحافظة على حقوق أصحاب المصلحة من جهة أخرى، كما تختلف إجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات عن تلك اليدوية خاصة فيما تعلق بإجراءات جمع، تبويب وتخزين المعلومات المحاسبية لأن هذه المعلومات بالنسبة للحاسوب موجودة على البطاقات أو أشرطة ممغنطة أو مخزنة داخل الحاسوب أو أي وسيلة أخرى بدلاً من الدفاتر اليومية. هذه الوسائل الموجودة فيها المعلومات لا يمكن قراءتها إلا بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات وأشخاص مؤهلين لذلك، والإجراءات التي يستعملها المدقق تتأثر عند وجود التكنولوجيا، وفي هذه الحالة على مدقق الحسابات أن يكون على معرفة كافية لأجهزة وبرامج نظام التشغيل لأجل أن يتمكن من التخطيط لعملية التدقيق.

فالتطور التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات قد لعب دوراً كبيراً في اندماج وتكامل المنظمات والمنشآت، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية.

- مشكلة البحث: في ظل التطورات التقنية السريعة التي حدثت خلال السنوات الماضية ومحاولة الاستفادة من تطور هذه التقنيات في مختلف مجالات الحياة، سعت العديد من منظمات الأعمال بمختلف أشكالها وأنواعها لتوظيف أعمالها ونشاطاتها بالاستفادة من مختلف تقنيات المعلومات الحديثة، وبما أن أية منظمة من المنظمات تعمل ضمن نطاق مفتوح ومباشر يؤثر ويتأثر بالبيئة التي تعمل خلالها، فقد كان لزاماً أن يحدث العديد من التأثيرات على مختلف النظم داخل أي منظمة ومنها نظام المعلومات المحاسبية وما يجب أن يصاحبها من تدقيق للحسابات والذي يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية التي تهم مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي لبحثنا كالاتي:

ما هو دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ◀ ماهي حدود العلاقة بين وظيفة التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ◀ ماهي حدود العلاقة بين وظيفة التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة المعلومات المحاسبية؟
- ◀ ما هي الآثار المترتبة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المدققين أثناء معالجة البيانات المحاسبية من طرف المؤسسات؟

- فرضيات البحث: تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؛

- **الفرضية الثانية:** يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كون استخدام الأساليب الحديثة وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من وظيفة التدقيق في ظل ازدياد الحاجة إلى النهوض بها في الجزائر، لما تقوم به من خدمات عالية الجودة، هذه الأخيرة التي تحسن من جودة وكفاءة المعلومات المقدمة للأطراف ذوي العلاقة.

- **أهداف البحث:** يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة دور استعمال التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر وتحديدًا في ولاية تيارت، وذلك من خلال آراء بعض المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق في هذه الولاية الأخيرة.

- الدراسات السابقة:

◀ **الدراسة الأولى:** دراسة (Jarvin Diane, James Biersaker and Jordan Lowe, 2008)¹ هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وتكونت عينة الدراسة من أربعة من كبار شركات التدقيق، حيث استخدمت قائمة استقصاء لأجل قياس الأثر والأهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وقد بينت نتائج الدراسة أن المدققين يستخدمون تشكيلة واسعة من التقنيات لإجراء عملية التدقيق وإجراء الاختبارات التحليلية، وكتابة تقرير التدقيق وذلك بدرجات متفاوتة حيث أظهرت النتائج أن تأثير التقنيات المستخدمة في التدقيق يتفاوت بالحجم استنادًا إلى مدى استخدام هذه التقنيات في التدقيق، حيث أنه كلما كان التدقيق غير ورقي ويعتمد على التكنولوجيا كلما كان له تأثير قوي على كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها.

◀ **الدراسة الثانية:** دراسة (Braun and Davis, 2003)² أشارت هذه الدراسة بأن استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في عمليات التدقيق تؤدي إلى تحسين كفاءة عمليات التدقيق من خلال تقليل الوقت المبذول من قبل شركات التدقيق لأعمال عمليات التدقيق وزيادة من إمكانية الوصول إلى نتائج دقيقة وان إدراك المدققين الفوائد المرتبطة باستخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في استخراج وتحليل البيانات والوصول إلى نتائج مناسبة والتقرير عن عمليات التدقيق ساهم في تحسين الكفاءة في هذا المجال.

◀ **الدراسة الثالثة:** (M. Krishna Moorthy, A. Seetharaman, Zulkifflee Mohamed, Meyyappan, 2011) ³ تقيم هذه الورقة دور تكنولوجيا المعلومات وكيف تؤثر على عملية التدقيق الداخلي في المنظمة، وتؤكد الدراسة أيضًا على الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات / الأجهزة) في إنتاج بيئة أكثر للرقابة في تقديم عملية التدقيق.

◀ **الدراسة الرابعة:** دراسة (Allam Mohammed Hamdan, Mohammed Hasan Abzakh, 2010)⁴ خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير للتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز إقناع في الأدلة التي تم الحصول عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي فإنه يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات.

- **تميز الدراسة عن الدراسات السابقة:** تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على أهمية ودور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال اكتشاف حالات الغش والتزوير في أقرب وقت مما يساعد مسيري المؤسسات على تصحيحها ومعالجتها في ظل تكنولوجيا المعلومات، وكذا إبراز أهم المظاهر التي يمكن أن تعرقل تادية مهامهم وكذا السبل الكفيلة للحد منها ومواجهتها لتحقيق فعالية التدقيق بالصورة المطلوبة منه في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات.

1. مفهوم التدقيق: التدقيق وبصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايّد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"⁵.

الكلمات المفتاح للتدقيق:

- الفحص؛
- التحقيق؛
- التقرير.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن عملية التدقيق بدأت باكتشاف التلاعب والاختلاس ولم تكن تعترف بالرقابة الداخلية، وبعد ذلك تطور دور هذه الوظيفة الحساسة لتصل إلى تحديد دقة المركز المالي بالاعتماد على دور الرقابة الداخلية التي تساعدها في تنفيذ مهامها.

2. مبررات الحاجة إلى مراقبة الحسابات: تعد مراقبة الحسابات عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقويم الأدلة والقرائن عن نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية بشكل موضوعي ومحايّد لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج

والواقع الفعلي ومدى الالتزام بالمعايير المطلوبة ومن ثم القيام بإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج مراقبة الحسابات، وعليه فإنها عملية مرتبة ومنظمة تقوم على مجموعة إجراءات محددة ومعايير متفق عليها بإطار نظري ثابت وظيفته مراجعة وتدقيق الأعمال التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية⁶.

وفي سبيل تحقيق ذلك فإن مراقبي الحسابات يقومون ببذل الجهود لغرض إثبات صدق وعدالة القوائم المالية في مجال التدقيق، ومما لا شك فيه فإن إجراءات التدقيق التي يقوم بها مراقبو الحسابات تتطلب توافر التأهيل العلمي والعملية فضلا عن توافر الحكم الشخصي، وبغض النظر عن مستوى التعلم الذي حصل عليه مراقب الحسابات فإنه لن يكون لها فيه لوحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعلم الرسمي والمنهجي يجب أن يتم دعمه بمجموعة من الصفات الشخصية.

مهنة التدقيق: هي مهنة المحاسبة القانونية بفرعها المحاسبة والتدقيق وهي مجموعة من الخدمات المترابطة فلسفيا وعمليا ومنطقيا التي يقدمها الأعضاء المزاويلين للمهنة للقيام بأعمال التدقيق والخدمات المحاسبية مثل (خدمات استشارية، خدمات محاسبية وخدمات ضريبية) للشركات والأفراد⁷.

3. تكنولوجيا المعلومات: تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب الجهود التي تبذل لفتح الأسواق وتسريع التجارة الدولية من الخصائص المميزة للعولمة، والمحرك لثورة المعلومات هذا هو التقارب في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب والنمو السريع في شبكات الحاسب والهبوط الحاد في تكلفة أسعار معالجة المعلومات.

كما تعني تكنولوجيا المعلومات مجموعة الأدوات والأجهزة والمعدات التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذا توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم⁸. ومن بين أهم هذه الأجهزة نجد أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، فمن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة مستعملي أجهزة الكمبيوتر في العالم في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا ما وضحته النسب في الجدول، حيث بلغت نسبة استعماله في أوروبا نسبة 76.2% بينما أمريكا فكانت النسبة 58.4%، وبلغت النسبة في إفريقيا 7.8%، في حين بلغت في جميع الدول العربية 34% وآسيا كانت النسبة 31%، وهذا لسنة 2012.

4. تعريف التدقيق الإلكتروني: نعني بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق⁹.

وعملية التدقيق الإلكتروني تحتاج لتكنولوجيا متطورة تختلف عن التكنولوجيا المستخدمة في عمليات التدقيق التقليدية، حيث أنه يجب أن يكون هناك توافق ما بين النظم المستخدمة في العمليات الخاصة بالمنظمة ونظم العمليات الخاصة بعمل المدقق الإلكتروني، وأن المدقق الذي يستخدم عملية التدقيق الإلكتروني يحتاج لتصميم برمجيات خاصة لكل عملية معالجة بيانات إلكترونية تعتمد على مدى توافق البرامج ونظم التشغيل المستخدمة بين جميع الأطراف¹⁰.

كما أن وجود أمن دقيق ورقابة على أمن المعلومات المتعلقة بالشركة يجب أن يكون من أولويات الإدارة العليا، وعلى الرغم من أن أهداف الرقابة بقيت متشابهة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن طرق الرقابة والأمن قد تغيرت بشكل جوهري في ظل التطورات في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات¹¹.

- وتتمثل إجراءات وطرق التدقيق في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات فيما يلي:
- **التدقيق حول الحاسب الإلكتروني:** إذ يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية.
 - **التدقيق داخل الحاسوب الإلكتروني:** إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، فيتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الإلكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.
 - **التدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني:** إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها:

- ◀ التحقق من صحة العمليات المحاسبية؛
- ◀ استخراج الأرصدة الشاذة؛
- ◀ تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص؛
- ◀ تحليل بعض الأرصدة؛
- ◀ استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية عن فترات قصيرة؛
- ◀ الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات¹².

5. الثقافة الإلكترونية: إن ثقافة أي منظمة هي مجموعة القيم والمعتقدات والتوقعات التي يتقاسمها أعضاء المنظمة من جيل إلى آخر، وهي تحدد سلوكهم وتمنحهم شعورا بالهوية المميزة، وتساعد على تنمية الإبداع لديهم وعناصر الالتزام بأهداف المنظمة، وتترك تأثيرا قويا على أدائها، وبذلك فإن إطارها الإلكتروني يمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والمهارات والمعارف المرتبطة بكيفية التعامل مع تقانة المعلومات والاتصالات المرتبطة بإنجاز الأعمال الإدارية المختلفة وإيصالها إلى المستفيدين منها¹³.

6. نظام المعلومات المحاسبية: يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه النظام الذي يعمل على جمع البيانات ومعالجتها وتصنيفها وتسجيل الأحداث المالية من أجل توافر المعلومات التي تمكن من صنع القرار والاحتفاظ بوحدة التوجه، وهذا يفسر أهمية دور نظام المعلومات المحاسبي في (فاعلية إدارة القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية، لأن كلا الإجراءين يعتمد على (جودة المعلومة ودقتها، وتوفرها في الوقت)¹⁴.

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

- **المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها؛
- **المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيتها للمرحلة الثالثة من النظام؛

ونظام معالجة البيانات تهتم بجمع البيانات حول أنشطة الشركة المختلفة ومعالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها، وتلخيصها وعرضها في شكل تقارير والعرض من النظام هو الاحتفاظ بمعلومات دقيقة وحديثة عن الشركة وقد تم استخدام النظام في البداية في العمليات المحاسبية والرواتب ومن أجل إدارة النظام قامت بعض الشركات بإنشاء إدارة نظام معالجة البيانات وكان العاملون فيها من فني الحاسوب الذين لم يكونوا ملمين بحاجات المدراء للمعلومات¹⁵.

- **المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

7. أهداف التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات: يساهم التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحقيق الأهداف التالية:¹⁶

- **الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الشركة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الشركة؛
- **الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية؛
- **الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للشركة بحسب مفهوم الأهمية النسبية؛
- **الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المحاسبية المخزنة على الأقراص ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

8. جودة المعلومات المحاسبية: يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم دقيق لها¹⁷، ويمكن تعريفها كما يلي: تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها¹⁸. **وتتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية في:**

- **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار وذلك بتحسين قدرة المستخدم على التنبؤ والتقويم، وأن تكون متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقويم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تنسم بها المعلومات المفيدة¹⁹.

ويبرز هنا دور التوقيت كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لكي تتصف بالملائمة، فإن تكون المعلومة مفيدة إلا إذا كانت تقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات، فالمعلومات عن أنشطة في الماضي تساعد في توقع أنشطة المستقبل، وتظهر أهمية التوقيت في حضور المعلومة وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار²⁰.

- **المصدقية:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه²¹.

- **قابلية المقارنة:** يكون أمام مستخدمي الكشوف المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدمو الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة²².

- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر

في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف و عليه فان مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلا من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات التي يجب أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه²³.

9. مصادر تهديد البيانات المحاسبية: تؤثر البيانات المحاسبية غير الدقيقة سلباً على كفاءة وفعالية المنظمة، وتنشأ عنها تقارير مالية غير موثوقة، ويحدد المحاسبون مصدرين من شأنهما تهديد البيانات المحاسبية²⁴:
- **الأخطاء:** وتحدث عرضياً وتنشأ الأخطاء عن مصدرين هما التقدير الخاطئ وعدم الاهتمام، وهي ناتجة عن نقص المعرفة أو نقص التدريب؛

- **المخالفات:** وتحدث عن قصد، وتكون على نموذجين، إما الغش الإداري المتمثل بتحريف المعلومات المحاسبية والمالية عن قصد أو سرقة أصول المنظمة ومعلوماتها.

ويرى كل من Nabil Messabia, Abdelhaq Elbakkali, Michel Blanchette أن استخدام نموذج المخاطر هو طريقة منهجية للمدقق للنظر في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر على أداء هذه المهمة، ويتأثر هذا الاستخدام من قبل البيئة التي يتم تنفيذ فيها عملية التدقيق. حجم الموقف المالي للعملاء، والحكم عليه، صناعتها، وطبيعة نظام المعلومات الخاصة به وغيرها، كل هذه العوامل يمكن أن تؤثر على عنصر تقييم هذا النموذج من قبل مدقق الحسابات. ويتميز انتباه واهتمام الباحثين في التدقيق حول مدى صلاحية استخدام نموذج المخاطر عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) كدعم لإدارة المعلومات²⁵.

10. التدقيق في الجزائر: شهدت مهنة التدقيق عدة تغيرات نتيجة لظروف معينة، كما تعرضت هذه المهنة في الجزائر إلى العديد من المشاكل على عدة مستويات منها تنظيمية وتسييرية وغيرها.

فكان آخر تعديل عرفته القوانين التنظيمية للمهنة هو التعديل الذي تم بموجب القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يخص طريقة تقاضي أتعاب المدقق الذي أصبحت تعتمد على قانون المناقصات بدلا من إتباع السلم الذي كان يحدد أتعاب المدقق بناء على عدة عوامل منها (رقم أعمال المؤسسة، الزمن المستغرق)، أما بالنسبة لمدة تعاقد المدقق في الجزائر فتمثل في عهدة قدرها 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن التعاقد مع نفس المؤسسة إذا جدد العقد إلا بعد مرور 3 سنوات للمحافظة على مبدأ تداول المدققين، أما فيما يخص معايير تدقيق وطنية فيقتصر تنظيم المهنة على مجموعة من القوانين التنظيمية فقط الصادرة في الجرائد الرسمية ولا يوجد معايير وطنية تفصيلية لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر²⁶.

والجدول رقم (03) يوضح أهم هذه القوانين والذي من خلاله نبين فيه تطور مهنة التدقيق في الجزائر منذ الاستقلال حيث نلاحظ أن مجموع القوانين قد بلغ 03، في حين بلغ مجموع الأوامر 02، بينما كانت المراسيم التنفيذية هي الأكبر حيث بلغ عددها 08، والقرارات بلغ عددها 02.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: للتعرف على تأثير التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في جودة المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في مجال المحاسبة والتدقيق في المؤسسات الاقتصادية في ولاية تيارت، وكذلك محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ولخبراء المحاسبين، قدم لهم الاستبيان لغرض الإجابة عليه بشكل علمي بعيد عن التحيز. ولقد صمم الاستبيان بناء على الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ولقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبيان، حيث طلب من كل فرد من أفراد الدراسة وضع إشارة (x) تحت الحالة التي تنطبق مع رأيه في كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، وكانت خيارات الإجابة كما يلي: (1 موافق بشدة)، (2 موافق)، (3 محايد)، (4 غير موافق)، (5 غير موافق بشدة).

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- **الأساليب الإحصائية الوصفية:** استخدمت هذه الأساليب للحصول على مؤشرات عامة حول خصائص مجتمع الدراسة، وتوصيف متغيرات الدراسة ويشمل التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية كالوسط الحاسبي ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري.

- **التحليل الإحصائي للبيانات:** استخدم الباحث الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS V 22.

3. اختبار ثبات أداة القياس: تم استخدام Alpha de Cronbach ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان، والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجوبين، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ 81,7% وهي نسبة جيدة لذا يمكن تعميم النتائج كونها أعلى من النسبة المقبولة ألا وهي 60%.

4. اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk: تم اختبار التوزيع الطبيعي باستعمال شابيرو ويلك لأن حجم العينة أقل من 50، وقد كانت نتائج التحليل أن البيانات موزعة طبيعياً، حيث بلغت Z قيمة المعنوية لجمع فقرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 5%.

III. النتائج ومناقشتها:

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة: من خلال الجدول رقم 04 جدول التوزيع النسبي لعينة البحث استنادا للمعلومات العامة لعينة الدراسة يلاحظ أن المبحوثين والتمثليين أساسا في مدققي الحسابات والمحاسبين يتكون معظمهم من الرجال بنسبة تقدر بـ 85.19% نظرا لطبيعة العمل الذي يقومون به، أما فيما يتعلق بمستواهم العلمي فنلاحظ أن معظمهم يمتلك شهادات جامعية أي بنسبة تقدر بـ 66.67%، وكذلك يمتلك أغلبيتهم الخبرة المهنية الكافية التي تم اكتسابها عبر الزمن.

2. اختبار الفرضيات: من خلال عبارات الفرضية الأولى للجدول رقم (05) تم التوصل إلى النتائج في الجدول رقم (06) حيث أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,8 بانحراف معياري 0,405 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة بوجود فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لما توفره التقنية الحديثة من اختصار للوقت ودقة في العمل وتساعد المدقق على أداء مهامه دون عناء.

وبعد اختبار الفرضية الثانية الجدول رقم (07) فمن خلال نتائج جدول رقم (08) وبما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,81 بانحراف معياري 0,379 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق بشدة، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة بوجود فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يدل على أن استعمال تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تحسن من جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة أساسا في الملائمة والمصادقية.

وبعد اختبار الفرضية الثالثة الجدول رقم (09) فمن خلال نتائج جدول رقم (10) وبما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,96 بانحراف معياري 0,274 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية كالجرائم والتهديدات التي أصبحت في الوقت الراهن الشغل الشاغل في كيفية التقليل منها والاهتمام أكثر بأمن المعلومات.

3. نتائج اختبار الفرضيات: تتمثل الفرضية الأولى: في أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات في عملية تفعيل تدقيق الحسابات، يتوقف على مدى قناعة المسيرين بأهمية هذه الوظيفة خصوصا في بيئة تستخدم تكنولوجيا المعلومات. وهذا ما تم إثبات فيه أن قناعتهم بتدقيق الحسابات كأداة فعالة داخل المؤسسة، سوف تقودهم بالضرورة إلى مواجهة المشاكل المختلفة وهذا بتوفير المعلومات المؤهلة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل عملية صنع القرارات، وأن هذا الاهتمام وهذه القناعة سوف تزيد من فاعلية تدقيق الحسابات كأداة تستخدم في العملية التسييرية لتذليل الصعوبات وبلوغ الأهداف بفاعلية وكفاءة.

أما فيما يخص الفرضية الثانية: المتمثلة في أن اعتماد تدقيق الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات بجميع مقوماتها من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة وعلى جميع المستويات، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما تم إثباته من خلال أن هناك دور فعال للتدقيق الحسابات الذي تتوفر فيه مجموعة من المقومات الأساسية والمؤهلة التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة الفرضية الثالثة: على المدققين أن يتبنوا تكنولوجيا المعلومات في ظل الظروف المحيطة بها والمخاطر التي تواجهها، وهذا لما لهما من إسهامات في تحقيق نتائجها. وهذا ما تم إثبات صحته من خلال الدراسة الميدانية.

IV. الخلاصة:

إن تكنولوجيا المعلومات طورت كثيرا من مهنة تدقيق الحسابات وحسنت من المزايا التي تستعملها، وفق أطر وتقنيات أدت بشكل أو بآخر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة ضمن القوائم المالية والتقارير التي تنتجها المؤسسات، بطبيعة الحال مع توفر مجموعة من المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار ويجعل منها مركز قوة ودافع نحو الرقي بها إلى مصاف الجودة فبذلك نستطيع القول أنها طورت المعلومات التي تحتاج إليها المؤسسة، والتي تمثل مركز قرار قوي يدعها ويدعم أهدافها وبالتالي تحقيق الهدف الرئيسي لها وهو تحقيق الأرباح بأقل التكاليف والاستمرار في النشاط لفترة طويلة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:**الجدول رقم (01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية**

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	اهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1500-1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1850-1905	1. اكتشاف التلاعب والاختلاس؛ 2. اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختيارات ولكن الأساس هو التدقيق التفصيلي.	عدم الاعتراف بها.
1905-1933	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	بالتفصيل وتدقيق اختياري.	اعتراف سطحي.
1933-1940	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق اختياري.	بداية في الاهتمام.
1940-1960	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	تدقيق اختياري.	إهتمام وتركيز قوي.

المصدر : محمد سمير الصبان وآخرون، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2005، ص.ص 16-17.

الجدول رقم (02): نسبة مستعملي الكمبيوتر في العالم

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
7.8%	6.7%	5.5%	4.9%	4.4%	3.9%	3.3%	2.9%	إفريقيا
34%	31.7%	28.3%	26.3%	22.8%	19.4%	17.0%	14.7%	الدول العربية
31%	29.0%	26.9%	26.2%	24.4%	22.6%	20.9%	19.8%	آسيا
76.2%	74.2%	71.9%	68.5%	65.1%	61.2%	56.3%	52.4%	أوروبا
58.4%	55.3%	51.8%	49.4%	48.1%	45.5%	42.8%	40.9%	أميركا

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات تاريخ الاطلاع 2015/01/27.

الجدول رقم (03): تطور أهم قوانين التدقيق في الجزائر

المجموع	2010	2001	1999	1998	1997	1996	1994	1992	1991	1980	1971	1970	1969	
3	1								1	1				قانون
2											1		1	امر
8		1			1	3	1	1				1		مرسوم
2			1	1										قرار

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مختلف القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر.

الجدول رقم (04): المعلومات العامة حول عينة الدراسة

المعلومات العامة	البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	25	83.33%
	أنثى	05	16.66%
	المجموع	30	100%
العمر	أقل من 40 سنة	5	16.66%
	من 40 إلى 60 سنة	19	63.33%
	أكثر من 60 سنة	6	20%
الوظيفة الحالية	المجموع	30	100%
	محاسب	12	43.33%
	مدقق	17	56.66%
المستوى التعليمي	المجموع	30	100%
	مستوى جامعي	25	83.33%
	مستوى غير جامعي	5	16.66%
الخبرة المهنية	المجموع	30	100%
	أقل من 05 سنوات	2	6.66%
	من 06 إلى 20 سنة	15	50%
	أكثر من 20 سنة	13	43.33%
	المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (05): فقرات الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
1. يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية تدقيق الحسابات على إنجاز الأعمال بسرعة أكبر ويختصر الوقت.	0,4	1,8
2. يحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات من جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة بالمؤسسة موضع التدقيق.	0,53	1,83
3. يخفض استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات من تكاليف الإجراءات الرقابية.	0,4	1,8
4. يحقق استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات دقة أكبر في العمل.	0,46	1,83
5. تتناسب تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع إحتياجات مدقق الحسابات.	0,46	1,83

0,43	1,76	6. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ينعكس بالإيجاب على سرعة تنفيذ أعمال التدقيق.
0,405	1,8	الفرضية 01 المجموع

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم (06): نتائج الفرضية الأولى

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
0,405	1,8	قبول	0,00	9,488	42,333

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (07): فقرات الفرضية الثانية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثانية: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية
0,46	1,7	1. لا يوجد فرق بين استخدام التدقيق الإلكتروني والتدقيق التقليدي على جودة المعلومات المقدمة.
0,44	1,73	2. يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات في تطوير دور عملية الإفصاح.
0,46	1,7	3. تحرص المؤسسات التي يتم تدقيقها على إنتاج معلومات ذات جودة عالية.
0,44	1,73	4. تتميز القوائم المالية التي يتم فحصها من خلال التدقيق الإلكتروني بخلوها من الأخطاء.
0,3	1,9	5. يضيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات نوعاً من الملائمة على المعلومات المحاسبية.
0,68	2,13	6. يضيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات نوعاً من الموثوقية والمصادقية على المعلومات المحاسبية.
0,379	1,81	الفرضية 2 المجموع

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الثانية.

الجدول رقم (08): نتائج الفرضية الثانية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
0,379	1,81	قبول	0,00	11,070	52,133

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (09): فقرات الفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثالثة : توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية
0,37	1,83	1. لا توجد خبرة كافية لدى مدقق الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.
0,61	2,2	2. لا يوجد تدريب كافٍ لمدقق الحسابات يجعله قادراً على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.
0	2	3. يعتبر عدم وجود قوانين واضحة في الجزائر تلزم باستخدام تكنولوجيا المعلومات سبباً لعدم استخدامها.
0,5	1,86	4. صعوبة تقدير مخاطر التدقيق المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.
0,43	1,86	5. تؤثر الجرائم الإلكترونية والغش على فعالية عملية التدقيق وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية خاصة مع ضعف التكوير لدى المدقق.
0,66	2,03	6. يعتبر أمن المعلومات من أهم المسائل التي يهتم بها مدقق الحسابات والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لإدارة المؤسسة.
0,274	1,96	الفرضية 3 المجموع

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (10): نتائج الفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
0,379	1,81	قبول	0,00	11,070	52,133

المصدر: من إعداد الباحثين.

الإحالات والمراجع:

1. Jarvin Diane, James Biersaker and Jordan Lowe, **An examination of audit information technology use and perceived importance**, Accounting horizons, Vol 22, issue, 2008, P.P.1-21.
2. Braun and Davis, **Computer Assisted Tools and technique, analysis and perspective**, managerial auditing journal, vol 18 , 2003, P.P.725-731.
3. M. Krishna Moorthy, A. Seetharaman , Zulkifflee Mohamed, Meyyappan Gopalanand Lee Har San, **The impact of information technology on internal Auditing**, African Journal of Business Management, Vol. 5(9), P.P. 3523-3539, 4 May, 2011.
4. Allam Mohammed Hamdan, Mohammed Hasan Abzakh, **The (E-Auditing) and its Effect on Persuasiveness of Evidences: evidence from Bahrain**, Européen, Méditerranéen & Middle Eastern Conférence on Information Systems 2010 (EMCIS2010) April 12-13 2010, Abu Dhabi, UAE, P.P.1-7.

5. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص.20.
6. رافد عبيد النواس، **أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات نموذج مقترح**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 50، سنة 2008، ص.254.
7. أحمد عبد الرحمان المخادمة وحاكم رشيد، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق - دراسة ميدانية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 04، سنة 2007، ص.486.
8. www.eaddla.org/parlaman/paper_21_doc_P.05.
9. Williamson A.L, **Audit Automation**, Accountant Digest, No 318, ICAEW, LONDON, 1994.
10. JUNAID.M.S, **E.commerce : impact (emerging technology electronic auditing)**, managerial auditing journal, vol 20, issue 4, united kingdom, may 2005, P.P.408-421.
11. طلال حمدونة، علام حمدان، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين واثار ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الأول، فلسطين سنة 2008، ص.927.
12. سمير أبو غاية، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات**، مركز توزيع الكتب، القاهرة، سنة 2009.
13. علاء أحمد حسن، صدام حسين علي، **مدى توافر بعض متطلبات الاستعداد الاستراتيجي للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية**، تنمية الرفادين، المجلد 23، العدد 104، الموصل العراق، سنة 2011، ص.65.
14. عدي صفاء الدين فاضل، **تأثير نظام إدارة الجودة (ISO 9001) في مستوى جودة نظام المعلومات المحاسبية**، المجلة الدورية نصف شهرية عن كلية الاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 09 البصرة، العراق، سنة 2012، ص.194.
15. سلمان جودي داود، **نظام المعلومات المحوسبة في شركات النفط العراقية في محافظة البصرة**، مجلة آداب البصرة، العدد السادس والخمسون، سنة 2011، ص.310.
16. إبراهيم بن يحيى الجدع، **التدقيق الداخلي في ظل النظم الآلية (أثر التشغيل الإلكتروني)**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 109-110، سنة 2013، ص.227.
17. أحمد بن محمد السلطان، **تطور جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد 2، سنة 2012، ص.40.
18. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة بينها، مصر، سنة 2005، ص.26.
19. توفيق عبد المحسن الخيال، **العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد الثاني، السعودية، سنة 2009، ص.208.
20. رتاب سالم الخوري ومسعود محمد بالقاسم، **أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، سنة 2006، ص.168.
21. عوض الله جعفر حسين أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 12، العدد 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2012، ص.117.
22. نوري الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013، ص.36.
23. مازم أحمد العمري، **مصادقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، جامعة الزرقاء، سنة 2013، ص.62.
24. إسماعيل حسين أحمر، **أسباب ضعف الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تحليلية**، تنمية الرفادين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 72، العدد 28، سنة 2006، ص.32.
25. Nabil Messabia, Abdelhaq Elbekkali, Michel Blanchette, **Le Modèle du Risque d'Audit et la Complexité des Technologies de l'Information: une Etude Exploratoire**, Journal Of Global Business Administration (JGBA) – December 2014, Volume 6, Number1.
26. بن سعيد محمد، لشلاش عائشة، **جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات- دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، سنة 2015، ص.279.